العرب
الثلاثاء 2021/08/24
السنة 44 العدد 12158

طالبان تستعدّ لاجتياح وادي بانشير آخر معاقل المقاومة

محاصرة الوادي من ثلاث جبهات وسط تأكيد على ضرورة تجنب القتال

فرضت حركة طالبان الاثنين حصارا من ثلاث جبهات على وادي بانشير آخر معاقل المقاومة الأفغانية تمهيدا لاجتياح الوادي والسيطرة عليه رغم تأكيد الحركة على ضرورة تجنب القتال، لكن أحمد مسعود الذي يقود القوات المناهضة لطالبان في الوادي يضع شروطا من بينها التفاوض على حكومة شاملة لتسليم المدينة.

التوجه للسيطرة على آخر معاقل المقاومة

كابول – اقتربت حركة طالبان الاثنين من وادي بانشير آخر المناطق الخارجة عن سيطرتها حيث فرضت حصارا عليها من ثلاث جبهات.

وأكدت الحركة أن مقاتليها يحاصرون المنطقة لكنهم يسعون إلى التفاوض بدل المواجهة في المنطقة التي كانت في السابق عصية عليهم كما على القوات السوفيتية.

ويأتي إعلان طالبان في أعقاب تقارير عدة أفادت عن وقوع اشتباكات خلال ليل الأحد-الاثنين، في وقت تحدّثت حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي عن حشد مسلحين فيما أشار نائب الرئيس الأفغاني السابق إلى صمود القوات المناهضة لطالبان.

وقال الناطق باسم طالبان ذبيح الله مجاهد في تغريدة على تويتر، إن مقاتلي الحركة "متمركزون قرب بانشير"، مؤكدا بأن المنطقة محاصرة من ثلاث جبهات.

وأضاف "تحاول الإمارة الإسلامية (طالبان) حلّ المسألة سلميا".

ونفت حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي موالية للقوات المقاومة لطالبان مزاعمها وردت في وقت سابق قائلة إن تلك القوات تراجعت، مشيرة إلى أن مقاتلي طالبان تعرّضوا إلى كمين وتم دحرهم.

ولم يتسن التحقق بشكل مستقل من مزاعم الطرفين والواردة من منطقة جبلية نائية يصعب الوصول إليها.

ويأتي ذلك في وقت انتزعت فيه طالبان السيطرة على ثلاث مناطق مجاورة لبانشير من قبل ميليشيات محلية.

وقال المتحدث باسم طالبان الاثنين "إن قوات الحركة استعادت السيطرة على ثلاث مناطق في شمال أفغانستان كانت قد سقطت في أيدي الميليشيات الأسبوع الماضي".

وكانت ميليشيات محلية سيطرت على بنو وده صالح وبل حصار في إقليم باغلان في أول بوادر على وجود مقاومة مسلحة لحركة طالبان منذ سيطرتها على العاصمة كابول في 15 أغسطس.

ولا تزال بانشير، المعروفة بدفاعاتها الطبيعية إذ لم تتمكن القوات السوفيتية ولا مقاتلو طالبان في الماضي من اختراقها قط، آخر معقل رئيسي للقوات المناهضة لطالبان بقيادة أحمد مسعود، نجل قائد "المجاهدين" سابقا أحمد شاه مسعود.

ذبيح الله مجاهد

الإمارة تحاول حل أمر وادي بانشير سلميا رغم أنها محاصرة

كما أن نائب الرئيس الأفغاني الأسبق أمرالله صالح متواجد في المنطقة، حيث ظهر في صور انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي مؤخرا وهو يُجري محادثات مع مسعود.

ويحيط بالوادي خندق ضيّق يجعل دخول المنطقة ومغادرتها أمرا صعبا للغاية بالنسبة إلى القادمين من الخارج، إذ يتعيّن على القوات المتمركزة في مناطق أكثر ارتفاعا نقلهم.

وقال متحدث باسم "جبهة المقاومة الوطنية" المناهضة لطالبان بقيادة مسعود في وقت سابق، إن القوة مستعدة "لنزاع طويل الأمد" لكنها تفضّل التفاوض على حكومة تمثل مختلف الأطراف.

وصرح علي ميسم نظري الناطق باسم "جبهة المقاومة الوطنية" بقيادة مسعود، بأن الجبهة مستعدة "لصراع طويل الأمد" لكنها ما زالت تسعى للتفاوض مع طالبان بشأن حكومة شاملة.

وقال إن "شروط اتفاق السلام مع طالبان تقوم على اللامركزية، وهو نظام يضمن العدالة الاجتماعية والمساواة والحقوق والحرية للجميع".

ومنذ أيام رفض أحمد مسعود تسليم وادي بانشير سلميا بعد سقوط العاصمة الأفغانية كابول بيد طالبان وفرار الرئيس أشرف غني.

وقال نجل أحمد شاه مسعود "نريد من طالبان أن تدرك أن السبيل الوحيد للمضي قدما هو المفاوضات... لا نريد اندلاع حرب".

وأضاف "تصدينا للاتحاد السوفيتي وقادرون على التصدي لطالبان"، معتبرا أنه ليست لديه مشكلة في حكومة تشارك فيها طالبان وأن أفغانستان بحاجة إلى حكومة شاملة، لكنه لفت إلى أنه "إذا حاولت طالبان فرض فكرها فإن ذلك مخالف للشريعة".

ومنذ انهيار الحكومة المدعومة من الولايات المتحدة الأسبوع الماضي، تعزز طالبان سيطرتها على البلد بأكمله وتعقد اجتماعات مع خصوم الأمس، بمن فيهم السياسيون المعارضون وأمراء الحرب، لكن وادي بانشير لا تزال خارج سيطرتها.

وبالإضافة إلى القوة التابعة لمسعود، يتواجد في بانشير أكثر من ألف نازح من مختلف أنحاء أفغانستان، تدفّقوا على الوادي بحثا عن ملاذ آمن، وفقا لما صرح به نظري.

وقال "نشهد تحوّل بانشير إلى منطقة آمنة لكل المجموعات التي تشعر بأنها مهدّدة في مناطق أخرى".

وأوضح نظري أن المنطقة تشهد تدفّقا لمثقفين ونشطاء في الدفاع عن حقوق النساء والإنسان، وسياسيين "يشعرون بأنهم عرضة لتهديدات طالبان".

ويرى أن مسعود مصمم على الوقوف إلى جانب سكان الوادي ومواصلة مسيرة والده، وكان مسعود طلب من الولايات المتحدة تزويده بالأسلحة في مقالة نشرتها صحيفة واشنطن بوست الخميس.

وقال إن "الحرب مجرّد نتيجة ثانوية للنزاع في أفغانستان. سبب النزاع هو أن أفغانستان بلد يتألف من أقليات إثنية... ولا يمكن لإثنية واحدة أن تهيمن على السياسة وأن يبقى حضور الإثنيات الأخرى هامشيا".

وشدد نظري على أن المقاومة التي يقودها مسعود وغيره في مختلف أنحاء أفغانستان تكتسي أهمية كبرى على صعيد تحقيق هذا التغيير، مضيفا أن "بانشير لطالما كانت منارة للأمل".

جو بايدن يفكر في تمديد الوجود الأميركي في أفغانستان

كابول – قال الرئيس الأميركي جو بايدن إنه يفكر في تأجيل استكمال الانسحاب العسكري من أفغانستان إلى غاية إتمام عمليات الإجلاء مدفوعا بالفوضى التي يشهدها مطار كابول الدولي، وذلك في خطوة رفضتها بشدة حركة طالبان.

وفي مطار كابول، يحاول الآلاف من الأشخاص الفرار من أفغانستان معرضين حياتهم للخطر بعد سيطرة طالبان على السلطة، فيما تستمر عمليات إجلاء مضنية تقوم بها دول أجنبية.

ونتج من الذعر واليأس والفوضى المستمرة منذ أسبوع في مطار كابول، سقوط قتلى مدنيين في هذا المنفذ الوحيد للخروج من البلاد منذ عودة طالبان إلى السلطة في 15 أغسطس.

وأعلن الجيش الألماني مقتل حارس أفغاني في تبادل لإطلاق النار في ساعة مبكرة من صباح الاثنين بين حراس أفغان ومهاجمين مجهولي الهوية وشارك جنود ألمان وأميركيون في "عملية تبادل إطلاق نار لاحقة".

وحذرت طالبان الاثنين الولايات المتحدة من أنها لن توافق على تمديد عمليات الإجلاء لما بعد الحادي والثلاثين من أغسطس، الموعد النهائي الذي حددته واشنطن لانسحاب قواتها من أفغانستان.

وجاءت تحذيرات طالبان في أعقاب إعلان بايدن وبضغط من حلفائه مساء الأحد، أنه قد يبقي على الجنود الأميركيين في مطار كابول بعد هذا الموعد النهائي.

وقال الناطق باسم طالبان سهيل شاهين "إذا طلبت الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة المزيد من الوقت من أجل مواصلة عمليات الإجلاء، فالجواب هو لا. وإلا ستكون هناك عواقب".

وقال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الاثنين في قاعدة الظفرة الجوية في دولة الإمارات حيث تقيم باريس جسرا جويا "نحن قلقون بشأن الموعد النهائي الذي حدّدته الولايات المتحدة في الحادي والثلاثين من أغسطس. هناك حاجة إلى وقت إضافي لإكمال العمليات الحالية".

واستعانت الولايات المتحدة بشركات طيران خاصة لتسريع جهود الإجلاء. ولن تقلع الطائرات من مطار كابول بل ستساهم في نقل أشخاص تم إجلاؤهم إلى دول أخرى على غرار قطر والإمارات.

وتم إجلاء الآلاف من الأشخاص في طائرات عسكرية أرسلتها دول غربية على وجه السرعة. والهدف هو إجلاء رعاياها والموظفين الدبلوماسيين والمواطنين الأفغان الذين عملوا معها وأقربائهم.

ومنذ الرابع عشر من أغسطس الجاري، قامت الولايات المتحدة بإجلاء 25100 شخص من أفغانستان على متن طائرات عسكرية أميركية ومن الدول الحليفة، بحسب البيت الأبيض.

وصرح بايدن الأسبوع الماضي بأن الولايات المتحدة تخطط لإجلاء جميع الأميركيين (بين عشرة آلاف و15 ألف شخص) وتأمل بأن تكون قادرة على فعل الشيء نفسه مع الحلفاء الأفغان وعائلاتهم (بين خمسين و65 ألفا).

وقال وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل إنه "من المستحيل" بالنسبة إلى الولايات المتحدة وحلفائها إجلاء عشرات الآلاف من الأفغان وعائلاتهم بحلول الحادي والثلاثين من أغسطس وقال "يريدون إجلاء 60 ألف شخص في الفترة بين الآن ونهاية الشهر الجاري. الأمر مستحيل حسابيا".

وقال وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن مساء الأحد "سنبذل ما باستطاعتنا لإخراج أكبر عدد ممكن من الناس".

وحملت طالبان الولايات المتحدة مسؤولية الفوضى في مطار كابول حيث يطالب الآلاف من الأفغان بإجلائهم.

وقال أمير خان متقي وهو أحد المسؤولين في طالبان "يجب أن يتوقف ذلك في أقرب وقت ممكن".

تركيا تسعى لتوقيع صفقة جديدة لشراء منظومة أس – 400 متجاهلة العقوبات الأميركية

موسكو – تعمل تركيا على الحصول على وحدات جديدة من أنظمة الدفاع الجوي أس – 400 الروسية متجاهلة بذلك العقوبات والتحذيرات الأميركية.

ونقلت وكالة إنترفاكس الروسية للأنباء عن رئيس شركة روس أبورون إكسبورت الروسية لتصدير الأسلحة قوله الاثنين إن روسيا وتركيا تقتربان من توقيع عقد جديد لتزويد أنقرة بوحدات دفاع جوي إضافية من طراز أس – 400 في المستقبل القريب.

وقال ألكسندر ميخيف في إفادة صحافية إنه "من المقرر أن يتم قريبا توقيع عقد جديد خاص بصواريخ أس – 400 تريومف". وأفضى شراء أنقرة السابق لمنظومة الدفاع الروسية إلى توتر العلاقات مع الولايات المتحدة وأعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي تنتمي إليه تركيا.

وفرضت واشنطن عقوبات على أنقرة لشرائها منظومة الدفاع الصاروخي الروسية استهدفت رئاسة الصناعات الدفاعية التابعة للقوات المسلحة ورئيسها إسماعيل دمير وثلاثة مسؤولين بارزين بها.

وتضمنت العقوبات حظر جميع تصاريح التصدير إلى الصناعات الدفاعية التركية وتجميد أرصدتها وأصول المسؤولين الوارد ذكرهم بالقائمة داخل الولايات المتحدة، والامتناع عن منحهم تأشيرات دخول إلى البلاد.

وسبق أن هددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات جديدة على أنقرة إذا اشترت المزيد من أنظمة الأسلحة الرئيسية من موسكو، والتي تؤكد واشنطن أنها غير متوافقة مع أنظمة دفاعات حلف شمال الأطلسي، وستعرض للخطر قدرة الطائرات الشبح الأميركية على التخفي.

ويمكن للإدارة الأميركية أن تفرض على أنقرة عقوبات اقتصادية بموجب قانون أقرّه الكونغرس بشبه إجماع في 2017 "لمواجهة خصوم الولايات المتحدة من خلال العقوبات".

وتسبّب شراء تركيا لمنظومة الدفاع الروسية في سياق تقاربها مع موسكو في العديد من الخلافات مع دول غربية تقول إنّ النظام الصاروخي الروسي لا يتماشى ومعدّات الحلف الأطلسي.

وردًا على تسليم أوّل بطارية روسية في العام 2019 لأنقرة علقت الولايات المتحدة مشاركة تركيا في برنامج تصنيع طائرات حربية أميركية حديثة من طراز أف – 35، معتبرة أنّ منظومة أس – 400 يمكن أن تتسبّب في كشف أسرارها التكنولوجية.

وتقول تركيا إن نظام الدفاع الصاروخي ضرورة دفاعية استراتيجية، خاصة لتأمين الحدود الجنوبية مع سوريا والعراق، وتقول أيضا إن الولايات المتحدة وأوروبا لم تقدما لها بديلا مناسبا عندما أبرمت صفقة أس – 400 مع روسيا.

وكان الجيش التركي طلب شراء أكثر من 100 طائرة أف – 35 الأميركية المقاتلة.

ألكسندر ميخيف

سيتم قريبا توقيع عقد جديد خاص بصواريخ أس – 400 مع تركيا

وتمّ تسليم أنقرة طائرتين في شهر يونيو 2018، لكنّهما كانتا لا تزالان على أراضي الولايات المتحدة عندما بدأت منظومة أس – 400 الروسية بالوصول إلى تركيا.

وسعت أنقرة إلى إبداء نبرة تصالحية حتى قبل تنصيب الرئيس الأميركي جو بايدن في يناير الماضي، حيث عبّر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن أمله في أن يتخذ بايدن خطوات إيجابية بشأن دور تركيا في برنامج إنتاج الطائرة أف – 35.

لكنّ الرئيس بايدن الذي ينتهج سياسة أكثر تشددا تجاه تركيا من سلفه الجمهوري دونالد ترامب، يعدّ من أشد المنتقدين للسياسات التركية، وسبق أن أكد أنه سيدعم قوى المعارضة للإطاحة بأردوغان في الانتخابات القادمة.

خطوة ستزيد من توتير العلاقات التركية – الأميركية

واشنطن تفرض عقوبات على رئيس الأركان الإريتري بسبب الانتهاكات في تيغراي

واشنطن – فرضت وزارة الخزانة الأميركية الإثنين عقوبات على رئيس أركان الجيش الإريتري لضلوعه في "انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان" في النزاع الذي يشهده إقليم تيغراي الإثيوبي.

وأعلنت الخزانة الأميركية في بيان أن القوات التابعة للجنرال فيليبوس فولديوهانيس، رئيس أركان الجيش الإريتري، مسؤولة عن ارتكاب "مجازر وأعمال نهب واعتداءات جنسية".

وأضاف البيان أن "القوات الإريترية اغتصبت وعذّبت وأعدمت مدنيين، كما دمّرت ممتلكات ونهبت مؤسسات تجارية".

وتابعت أن "القوات الإريترية تعمّدت إطلاق النار على مدنيين في الشوارع وأجرت عمليات تفتيش ممنهجة للمنازل وأعدمت رجالا وصبية، وأجبرت عائلات في تيغراي على مغادرة منازلها واستولت على بيوتها وممتلكاتها".

وأعلنت تجميد كل ممتلكات فولديوهانيس في الولايات المتحدة ومصالحه، وحظرت على الأميركيين التعامل معه.

وقالت مديرة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأميركية أندريا غاكي في بيان إن "وزارة الخزانة ستواصل اتّخاذ تدابير بحق الضالعين في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان حول العالم، بما في ذلك منطقة تيغراي الإثيوبية".

وتابعت غاكي "هذه الأفعال تفاقم النزاع الدائر والأزمة الإنسانية في تيغراي".

وأضافت "نحض إريتريا على سحب قواتها من إثيوبيا بشكل فوري ودائم، كما نحض أطراف النزاع على الشروع في مفاوضات لوقف إطلاق النار ووضع حد لممارسات تنتهك حقوق الإنسان".

أندريا غاكي

الانتهاكات تُفاقم النزاع الدائر والأزمة الإنسانية في تيغراي

وقالت الوزارة إن النزاع الدائر في تيغراي "فاقم الأزمة الإنسانية التي تهدد حياة مئات الآلاف من الأشخاص".

وتابعت "على الرغم من إعلان الحكومة الإثيوبية في الثامن والعشرين من يونيو وقفا أحاديا لإطلاق النار، تواصل الأطراف من الجانبين تصعيد النزاع"، مضيفة "هذه الممارسات التصعيدية تهدد بمفاقمة الأزمة الإنسانية الحادة".